

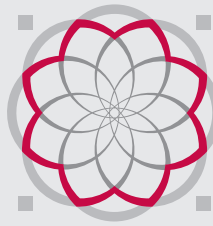
تطبيق

# أجندة ٢٠٣٠

الفرص والتحديات

في لبنان

ناصر ياسين وميساء بارود مركز عصام فارس  
للسياسات العامة والعلاقات الدولية  
بيهرت موسكيني وغسان مكارم،  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

**UNDEF**  
The United Nations  
Democracy Fund



**FNUD**  
Fonds des  
Nations Unies  
pour la démocratie

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

©2017

## العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ أجندة : في لبنان 2030

### تركيز على أهداف التنمية المستدامة 1 و8 و10

يفتقر لبنان إلى هيكل مؤسسي/حوكمة يتطرق إلى تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، وما من مبادرات محددة حالياً تتولاها الدولة لتنفيذ الأجندة وإضفاء الطابع المحلي عليها. ويفتقر لبنان إلى استراتيجية تنمية مستدامة شاملة أو إلى هيئة تخطيط استراتيجي متكاملة تتولى مسؤولية التنمية المستدامة. عوضاً عن ذلك، يؤدي عدد من الفاعلين الرئيسيين أدواراً متكاملة ومتداخلة أحياناً. ويبدو أن هذه المقاربة المجزأة قد أدت إلى انعدام فعالية وموارد ضائعة على المستوى الوطني، سيما وأن غياب الوحيد قد يؤدي إلى تكرار العمل. كما أن المقاربة المجزأة قد تصعب وضع آلية محاسبة وحيدة تشمل جميع القطاعات العاملة على أهداف التنمية المستدامة. وقد تستثني أيضاً أصوات بعض المجموعات، خصوصاً تلك التي تُركت مهملة.

بيد أنه خلال الأعوام العشر الماضية، وضعت العديد من الوزارات اللبنانية سياسات داعمة للتنمية المستدامة. وحدد تقرير صادر في عام 2015 عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) العديد من الأولويات التي وضعها الفاعلون المختلفون في الدولة اللبنانية، والمتلائمة مع أولويات التنمية المستدامة(1). وحدد التقرير الأولويات الست الرئيسية على أساس وثائق وطنية موثوقة صدرت أخيراً وهي:

- «التوصل إلى نمو اقتصادي مولد للعمالة؛
- بناء القدرات المؤسسية والإدارية وتحسين الحوكمة؛
- تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية لكل المجموعات ومعالجة عدم المساواة؛
- تحقيق أمن الطاقة؛
- تطوير البنى التحتية والمدن المستدامة؛
- حماية الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي».

إلا أن تخطيط هذه السياسات وتنفيذها يفتقران إلى مقاربات قطاعية وجغرافية شاملة، وهي تقتصر على بعض التدخلات الهادفة مع تركيز خاص على مجموعات محددة. كما أنها تفتقر إلى آلية شاملة وتشاركية. ولا تسمح العملية بضم كل الجهات المعنية وبمشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار. وعندما تتم هذه المشاركة، فإنها تقتصر على التنفيذ

وجرى إعداد غالبية السياسات بالاعتماد على دعم الأمم المتحدة أو وكالات التنمية، لكن السياسات غير متاحة برمتها للجمهور، على غرار خطة إدارة النفايات الصلبة في عام 2014 واستراتيجية استئصال الفقر. وباتت بعض السياسات

متوفرة للجمهور عندما وافق عليها مجلس الوزراء، ولكن من النادر إعداد تقارير التنفيذ، ما يضعف المحاسبة والمساءلة. غير أنه جرت مراجعة بعض الوثائق وإعادة إصدارها، ما يسلط الضوء على مسألة الرصد والمتابعة

وتتضمن الخطط الوطنية غالباً تطلعات كبيرة من دون خرائط طريق/استراتيجيات تنفيذ واضحة. فعلى سبيل المثال، تتضمن استراتيجية التنمية الاجتماعية الوطنية للبنان الصادرة في عام 2011 محور تركيز اجتماعي قوي على عدم المساواة والمشاركة وحقوق العمال وتعزيز الحماية الاجتماعية. غير أنها تبقى غير شاملة لأنها تغطي أربعة قطاعات فقط هي الصحة والتعليم والبيئة والشؤون الاجتماعية. علاوة على ذلك، فإنها لا تقترح أهدافاً واضحة أو استراتيجيات إطارية لتحقيقها. وثمة ميل لدى الوزارات كأطراف سياسية فاعلة لاعتماد استراتيجيات تحقق نتائج سريعة وملموسة. وعليه فإنها تقترح سياسات ذات رؤية قصيرة الأمد. إلى ذلك، لعدد قليل من الاستراتيجيات مؤشرات محددة زمنياً وكمية مع أهداف محددة

وتظهر خطة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي للبنان (2012-2025) العديد من الشوائب في هذا الإطار وتفتقر إلى رؤية طويلة الأمد(2). وتمتد هذه الخطة لأربعة أعوام وتحدد أهدافاً قصيرة ومتوسطة الأمد. كما أنها لا تذكر وسائل التنفيذ ولا تقترح أهدافاً كمية. ولا تشير الوثيقة إلى أي آلية للرصد والمساءلة أو إلى أي عملية استشارية في تطوير الاستراتيجية – جميعها مبادئ رئيسية للنجاح في إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة

بالإضافة إلى ذلك، يشكل غياب المقاربة المرتكزة على الحقوق تحدياً. فعلى سبيل المثال، يطاول البرنامج الوطني لاستهداف الفقر (الذي أعيدت صياغته على شكل برنامج الطوارئ الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً) فئات معينة من المجتمع حصراً. كما يركز على زيادة دخل العائلات الأكثر فقراً. ويمكن بالكاد لمقاربة من هذا القبيل أن تعالج انتقال الفقر عبر الأجيال وهو أمر لا يُعالج إلا بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع، بما في ذلك الوصول إلى الصحة والتعليم والإسكان والمياه النظيفة، إلخ. بالإضافة إلى ذلك، ما زالت بعض القطاعات المهمة مستثناة من جهد اعتماد أجندة تنموية شاملة، بما في ذلك العمالة، والتصنيع، والزراعة، والنقل، والطاقة، والحماية الاجتماعية، والتنظيم المدني، وغيرها. ولا تقتصر هذه الشوائب على السياسات المذكورة بل تبدو وكأنها تشكل نزعة مشتركة تزيد من الهواجس حيال كفاءة الاستراتيجيات الموضوعية

كما أن الافتقار إلى بيانات وطنية محدثة يشكل عقبة أساسية تعوق رصد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. مثلاً، ليس للبنان بيانات شاملة وحديثة حول الفقر (تعود الأرقام الأخيرة إلى عام 2004) أو الحوكمة أو عدم المساواة. وفي ما يتعلق بالوصول إلى المعلومات، ورغم كون حرية تدفق المعلومات وحرية الوصول إليها من حقوق الإنسان الأساسية، ما زال قانون الوصول إلى المعلومات غائباً في

العديد من المحافظات اللبنانية (8، 9). ويهدف مشروع حديث بقيادة القطاع الخاص إلى توجيه الاستثمارات إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص لصالح مشاريع البنى التحتية للطاقة وإدارة النفايات من خلال آلية استثمار مهيكلة (10). علاوة على ذلك، تشاركت وزارة الصحة العامة مع منظمات غير حكومية لإطلاق حملات تلقيح وبرامج وقائية، بينما تشاركت وزارة الشؤون الاجتماعية مع منظمات غير حكومية لتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين (6). وفي عام 2015، تشاركت وزارة التربية والتعليم العالي مع العديد من وكالات الأمم المتحدة وجهات مانحة أخرى لتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال في لبنان، المحليين منهم واللاجئين، حتى الصف التاسع (11).

غير أن سؤالاً مهماً يبقى من دون إجابة ويتعلق بإضفاء الطابع المحلي على أجندة 2030 وترتيب أولوياتها، وهو دور الدولة اللبنانية ككل ومسؤولية وطنية حيال أجندة التنمية. ويؤدي سعي الجهات المانحة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص المعولم دوراً بارزاً في تنفيذ خطط التنمية، ويحد من المسؤولية الوطنية واحتمال تحديد الاحتياجات والخيارات والمشاركة بفاعلية في تليتها من جانب المستفيدين والجهات المعنية. علاوة على ذلك، يواجه لبنان مشكلات عميقة تتعلق بالحوكمة، مع فساد مستشري، وإفلات من العقاب على نطاق واسع ونقص في الشفافية، وتدخلات سياسية في القضاء. ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، احتل لبنان المرتبة 136 من أصل 176 دولة بالنسبة إلى مؤشر الفساد في عام 2016. وتطرح شفافية الموازنة إشكالية أيضاً. فأخر مشروع موازنة رسمي وافق عليه مجلس النواب كان في عام 2005، ولم يعتمد لبنان منذ ذلك الحين موازنة وطنية، ما أدى إلى هدر ملايين الدولارات من أموال المكلفين (12). بيد أنه في عام 2017، تم اقتراح مشروع موازنة يتضمن سلسلة من الضرائب الجديدة بهدف زيادة الإيرادات العامة لتغطية زيادة أجور موظفي القطاع العام، من بين أمور أخرى (12).

بالإضافة إلى ذلك، يواجه لبنان صعوبات في تشكيل حكومة منتظمة والمحافظة عليها وكذلك في إجراء الانتخابات النيابية (1). ورغم انتخاب رئيس للجمهورية في عام 2016 بعد فترة شغور طويلة وصلت إلى 29 شهراً، ما زالت البلاد تعاني جموداً سياسياً. وفي عام 2014، تم تأجيل الانتخابات النيابية للمرة الثانية وذلك حتى عام 2017، وما زال من الضروري إجراؤها. ويشكل انتخاب الرئيس وتمديد ولاية مجلس النواب انتهاكاً مباشراً للدستور. وتم أيضاً تعليق الحوار الوطني الاجتماعي نظراً إلى الشلل منذ عام 2005 الذي يصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي دوراً أساسياً في تعزيز الشفافية والشمولية في صنع السياسة، وذلك بسبب عجز الحكومة عن الاتفاق على أعضاء جمعيتها العامة وتعيينهم (13). وفي هذا السياق، يصبح من الصعوبة بمكان تخطيط السياسة وتنفيذها.

لبنان. فالوصول إلى المعلومات أساسي لزيادة الشفافية والمساءلة وتعزيز الوعي العام وضمان الديمقراطية التشاركية. لذلك يجب أن يشكل هذا الأمر أولوية على جدول أعمال الحكومة اللبنانية.

## ثغرات السياسات

بشكل عام، هناك عدد من ثغرات السياسة المحددة. ففي ما يتعلق بالبيئة، والأمن الغذائي، والتجارة، والصناعة، لم يتم وضع أي استراتيجية خلال الأعوام العشرة الأخيرة. علاوة على ذلك، تحتل أسس الحوكمة مكانة متدنية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وقليل ما يجري التطرق إليها صراحةً. وكما يتبين من التقييم الوطني للإسكوا، لم يتم وضع خطة وطنية لتعزيز آليات التنفيذ التي ستكون أساسية لتنفيذ الأهداف بنجاح، كما حُدّد في هدف التنمية المستدامة 17. وتتضمن هذه الأهداف بناء القدرات، والتجارة، وتماسك السياسة، والشراكات المتعددة الأطراف، والبيانات، والرصد، والمساءلة.

وعلى نقيض الرؤية والخطط الوطنية الشاملة للتنمية المستدامة، قام القطاع الخاص بالإعداد لتأدية دور محوري في هذا الإطار. وأعد المجلس الأعلى للخصخصة مشروع قانون حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي الدليل المرافق، تعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص الوسيلة الوحيدة المتوفرة لتمويل البنى التحتية اللبنانية وتطويرها، مع ربط هذه المهمة بمسألة مكافحة البطالة و«هجرة الأدمغة» (3). ومؤخراً، وفي إطار ورشة عمل وطنية حول كفاءة التنمية، رأى الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك أن أهداف التنمية من شأنها في حال تطبيقها أن تقوّي الطبقة الوسطى كمحرك للتنمية في البلاد. كما أشار إلى أن المجلس الأعلى للخصخصة يعد خطة تنمية بالتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأن القطاع الخاص ينفذ 15 من أصل 17 هدف تنمية مستدامة، وهو بذلك يضطلع بدور محوري في البيئة الاقتصادية الليبرالية في لبنان عبر المساهمة بأكثر من 80 في المئة من إجمالي الناتج المحلي (4)(5).

حافظت الحكومة اللبنانية على شراكات مع مجموعة من الفاعلين، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والقطاع الخاص. وجرى بناء هذه الشراكات لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات، بما فيها خدمات الاتصالات، وتطوير البنى التحتية، والرعاية الصحية، وخدمات عامة أخرى (6). فعلى سبيل المثال، تعتبر شبكتا الهاتف الخليوي في لبنان واللان أنشئت في عام 1993 بعد انتهاء الحرب الأهلية، ثمرة شراكة بين وزارة الاتصالات والقطاع الخاص (7). وخلال هذه الفترة، تشاركت الحكومة اللبنانية أيضاً مع القطاع الخاص لتحديث خدمات البريد الوطنية (7). كما تشاركت الحكومة مع القطاع الخاص لإعادة إعمار البنى التحتية اللبنانية (6). وتوسعت هذه الشراكات لتشمل إدارة شبكات المياه في

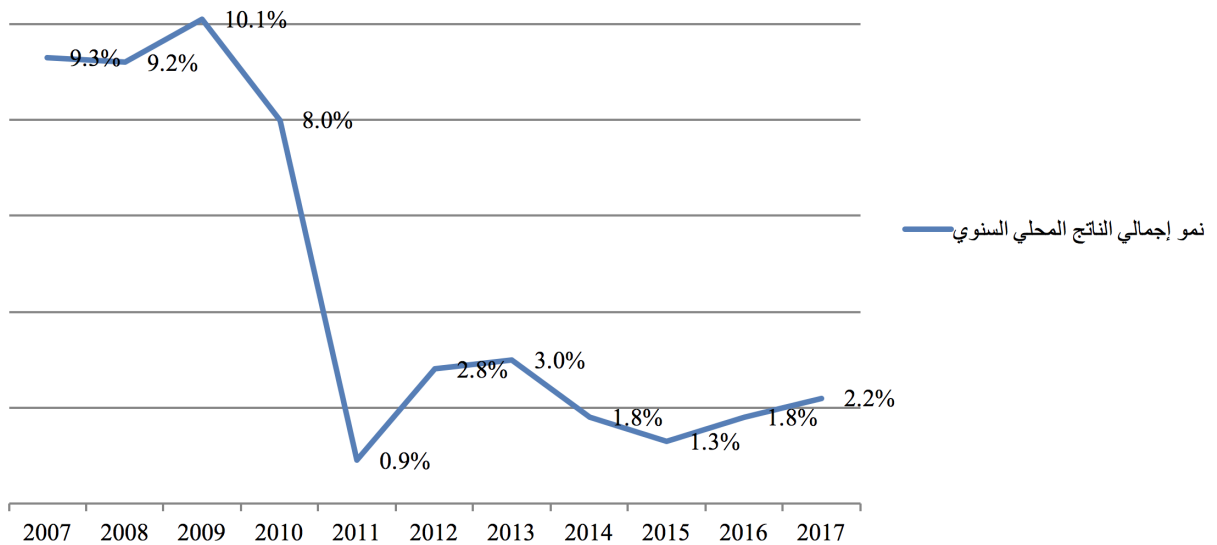
## أزمة اللاجئين السوريين

يزداد الوضع في لبنان تعقيداً نتيجة أزمة اللاجئين السوريين التي طال أمدها، والتي دخلت الآن في سنتها السادسة. وتلقي الأزمة بعبء كبير على اقتصاد البلاد، وتجهد التوازن الهش في البلاد، وتزيد من الضغوط على البنى التحتية الضعيفة أصلاً. ويقوم حوالي 1.5 مليون سوري في لبنان، يُضاف إليهم عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، واللبنانيون العائدون من سوريا، والفلسطينيون الذين كانوا متواجدين قبل الأزمة (14). ويشكل هذا ارتفاعاً لا يقل عن 30% من مجموعة سكان لبنان في آذار/مارس 2011 (15). وخلفت الأزمة وقعاً كبيراً على الفئات الأكثر فقراً في لبنان، مع إشارة خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017-2020 إلى أن «النزاع في سوريا قد أثر بشكل كبير في النمو الاجتماعي والاقتصادي للبنان، وأدى إلى تفاقم الفقر والاحتياجات الإنسانية، واستفحال القيود التنموية القائمة أصلاً في البلاد (14). ويشدد التقرير أيضاً على القيود التي فرضتها الأزمة على الخدمات العامة والبنى التحتية والرعاية الصحية والبطالة (14).

تفترض الأزمة الحالية معضلة يواجهها تنفيذ أجندة 2030 لاسيما القدرة على الجمع بين التدخل الإنساني والمقاربة التنموية طويلة الأمد. فمن ناحية، يجب أن تركز المساعدة الإنسانية على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم على السواء، وينبغي أن تهدف إلى وضع الشروط المسبقة والحوافز لعودتهم عندما يصبح الأمر ممكناً. ومن ناحية أخرى، يجب أن تتجاوز التدخلات الجمود المؤسسي بسبب الأزمة السياسية الحالية واستشراف الفساد على المستويات السياسية والمؤسسية والإدارية. ويمكن أن يتم هذا من خلال اقتراح واعتماد وتنفيذ إصلاحات مؤسسية واقتصادية تهدف إلى معالجة التحديات الهيكلية والاقتصادية.

وبحسب خطة الاستجابة للأزمة 2015-2016، «لا يمكن للمؤسسات العامة تلبية الحجم المتزايد من الاحتياجات في البلاد، حيث إن هناك تحديات تنموية كبرى سابقة للأزمة، علماً بأن القطاع الخاص يقدم تقليدياً العديد من الخدمات العامة». كما تشير الخطة إلى أن «الأزمة تترك وقعاً بعيداً على المجتمع والخدمات والاقتصاد في لبنان، ويعتبر التأثير على الشباب هو الاقوى. ويمثل الأطفال والمراهقون حوالي نصف أولئك المتأثرين بالأزمة» (15). وتم تكرار هذا الأمر في الخطة الأحدث للفترة 2017-2020 والتي تشير إلى أن «ما لا يقل عن 1.4 مليون طفل ما دون 18 عاماً بمن فيهم اللبنانيون والسوريون والفلسطينيون يكبرون حالياً تحت الخطر محرومين وهم في حاجة ماسة إلى الخدمات الأساسية والحماية». وعلى سبيل المثال، هناك حوالي 250,000 طفل خارج المدرسة، وقد فرض من يرتادون المدارس الرسمية ضغوطاً إضافية على المنظومة الضعيفة أصلاً للمدارس الرسمية والتي تعاني معدلات عالية من الإعادة والتسرب (16). بالإضافة إلى ذلك، فإن البطالة هي أعلى بثلاث إلى أربع مرات لدى الشباب مقارنة بالمعدل العام، وقد تضاعفت في بعض المناطق اللبنانية الأكثر حرماناً، ما يشكل ضغطاً متزايداً على المجتمعات المضيفة. كما أن العمالة غير النظامية تشهد ارتفاعاً، ما يطرح أسئلة حيال الحماية الاجتماعية (14). وسجل إجمالي الناتج المحلي للبنان نمواً بأقل من 3% في السنة منذ عام 2011، وهي نسبة أدنى بكثير من النمو المسجل قبل الأزمة (17) (الشكل 1). نتيجة لذلك، شهد استحداث فرص العمل في البلاد ركوداً (14).

الشكل 1: نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي للبنان (%) (17)



طالما اتبع لبنان النموذج الاقتصادي الليبرالي المكرس في الدستور. وهو يعتمد بشكل رئيسي على النظام المصرفي والخدمات (لاسيما المالية منها)، والسياحة. وكان الإنتاج والزراعة قطاعين ناشطين نسبياً. لكن في فترة ما بعد الحرب (منذ عام 1990)، جرى التركيز أكثر على الخدمات المالية. واعتمدت إعادة الإعمار على الاقتراض المفرط. وأدى هذا إلى استقرار سعر الصرف لزيادة قدرته التنافسية العالمية – تدبير تعتمد الدول النامية على نطاق واسع في فترات ما بعد النزاعات. ونتيجة لهذا الاقتراض المفرط، ارتفع الدين العام كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي من 50% في عام 1992 إلى حوالي 205% منه في عام 2014 (20)، ما أجبر لبنان على اعتماد إجراءات تقشفية كجزء من شروط التحول الخاصة بصندوق النقد الدولي. واليوم، يستمر القطاع المصرفي اللبناني في التأثير بشكل كبير في السياسات النقدية والمالية الوطنية والحكومية الأخرى، ويتحكم في المقابل سياسيون حاليون أو سابقون وعائلاتهم أو أفراد مرتبطون بشكل وثيق بالخبز السياسية بما نسبته 43% من أصول القطاع (21).

استهدفت الاستثمارات الرئيسية المحققة من الاقتراض المتزايد إعادة الإعمار وقطاعات الخدمات وجرى تفويض المهام والمسؤوليات العامة على نطاق واسع لفاعلي القطاع الخاص. وتوسعت عملية الخصخصة هذه في لبنان بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كشرط لمنح القروض. وقد شملت العديد من المجالات خصوصاً إعادة إعمار وسط بيروت، وإدارة النفايات، وخدمات البريد، وخدمات الاتصالات – رغم نشوء احتكار شركتين – وأخيراً إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس.

وتجدر الإشارة إلى تحكّم الفساد والزبائنية بظاهرة الخصخصة. وبعد أكثر من عقدين من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المدعومة من الجهات المانحة، عجز الاقتصاد اللبناني عن تحقيق المستويات المنشودة من التنمية والحد من عجزه. وتفاقم الوضع أكثر بعد الأزمة السورية عندما تداعت الصادرات بمعدل سنوي يبلغ -13.3%، إذ تراجعت من 4.99 مليارات دولار في عام 2010 قبل الأزمة إلى 2.44 ملياري دولار في عام 2015 (22). علاوة على ذلك، فشل الاقتصاد اللبناني في دفع النمو الشامل والمستدام الضروري لضمان حقوق اقتصادية واجتماعية أفضل.

وإلى جانب مشكلات الدين المتفاقمة، لم يولد الاقتصاد اللبناني فرص عمل كافية ولاثقة، وبقي اقتصاداً مرتكزاً على خدمات ذات قيمة مضافة متدنية، وموجهاً بشدة، ومعتمداً على رأس المال الأجنبي. وتمتّ إعاقه النمو الاقتصادي الشامل بشكل كبير بفعل التنوع الاقتصادي وتركز النشاط الاقتصادي في قطاعات عجزت عن تحقيق آثار إيجابية على الاقتصاد ككل، على غرار القطاع العقاري الذي يستحوذ على حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي (23)، والمالية. وفي الوقت الراهن، توصي الجهات المانحة وتدفع في اتجاه اعتماد إجراءات إضافية قد تعوق كل احتمالات تجاوز السياسات الليبرالية التي اعتمدت خلال العقود الماضية.

غير أن التركيز على أزمة سوريا وقياس وقع الأزمة على إجمالي الناتج المحلي للبنان لا يعكس تعقيدات الوضع. فالواقع السلبي على البيئة، ودرجة الريبة المرتفعة وتأثيرها السلبي على الاستثمار وهجرة الأدمغة، وتدهور البنى التحتية، وانعدام الاستقرار السياسي، والتهديدات المترتبة بالتماسك الاجتماعي وتصاعد كره الأجانب والنزعات العنصرية، والضغط على سوق العمل نتيجة تأثير الاستبدال، إلخ كلها عوامل يجب أخذها في الاعتبار عند اعتماد استجابة معينة. وهناك مسألة أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار هي عدم ثقة الجهات المانحة بالمؤسسات الفاسدة، ما يؤثر على تعهدات الدعم في أزمة اللاجئين. ويؤدي النظام السياسي السيئ الأداء إلى الإضرار بسمعة لبنان كديمقراطية عاملة، والأهم أنه يؤدي إلى خسارة دعم الأسرة الدولية.

## الأولويات على المستوى الوطني المأخوذة في الاعتبار لتنفيذ أجندة 2030

التزم لبنان بأجندة 2030 في عام 2015، ولكنه حقق تقدماً ضئيلاً في تنفيذها إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة في عام 2017. وخلال هذه الفترة، عملت الحكومة على إعداد خطة وطنية للتنمية المستدامة تتلاءم مع أجندة 2030، ولكن كيفية مع السياق اللبناني، بالتشاور مع الوزارات المعنية والجهات الحكومية الأخرى (18). وفي 1 حزيران/يونيو 2017، دعا مجلس الوزراء إلى تشكيل لجنة وطنية للإشراف على تنفيذ أجندة 2030. وتعزز هذا الأمر بتوقيع اتفاقية من جانب رئيس مجلس الإنماء والإعمار والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان خاصة بمشروع بعنوان «أهداف التنمية المستدامة في لبنان: تحليل الثغرات وإعداد تقارير تقدم العمل». ويهدف المشروع المؤلف من عنصرين أولاً إلى إجراء تحليل يتعلق بأهداف التنمية المستدامة في لبنان، وثانياً إلى تقديم إطار لإعداد تقارير تقدم العمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (19).

## العوائق الهيكلية لتنفيذ أجندة 2030

يمكن أن تشكل أجندة 2030 وأهداف التنمية المرافقة أداة مهمة لبلوغ الحقوق الاقتصادية، لاسيما في ما يتعلق بالهدف 1 (إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان)، والهدف 8 (تعزيز النمو الاقتصادي النامي والشامل والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى عمل لائق للجميع)، والهدف 10 (تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض). لكن العديد من أنواع العوائق التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف راسخ في لبنان خصوصاً بالنسبة إلى ركيزتين رئيسيتين للأجندة: الأشخاص (إنهاء الفقر والجوع بجميع أشكالهما وأبعادهما، وضمان إمكان الاستفادة جميع البشر من طاقاتهم الكاملة بالكرامة والمساواة وبيئة صحية) والازدهار (ضمان إمكان عيش البشر حياة مزدهرة ورغدة وحصول التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي بتناغم مع الطبيعة).



وُترجمت هذه المسألة في الإجراءات الاقتصادية والاستثمارية الأخيرة والقائمة التي تظهر التوجه المحدد للبنان نحو اعتماد المزيد من إجراءات السوق الحرة والتجارة الحرة. ولا يأخذ هذا الأمر بطبيعة الحال في الاعتبار الإصلاحات الضرورية في الاقتصاد الوطني والقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالصناعة والزراعة والخدمات. وتعتمد هذه المقاربة على تحليل اقتصاد السوق، مع التركيز على النمو كعامل أساسي للتنمية، وتالياً على الأمن والاستقرار، لاسيما مع الضغوط الحالية الناجمة عن أزمة اللجوء السوري. لذلك فإنها تدعم باستمرار تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتي تعتبر أداة أساسية لتحسين الخدمات العامة. غير أنه ومع وضع قانون جديد حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتمكين رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يعجز صانعو القرار عن تحديد القطاعات الاستراتيجية لاستحداث الوظائف.

في إطار هذا التوجه، أعاد لبنان إطلاق مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي تستتبع إبرام اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول الأعضاء وتوسيع السوق اللبنانية. ويقضي الهدف بزيادة القدرة التنافسية للسوق، ولكن هذه المفاوضات تتجاهل الوضعية الهشة للقطاعين الصناعي والزراعي على السواء وكذلك الخدمات، وتالياً الافتقار إلى آليات وإجراءات لحماية العمالة.

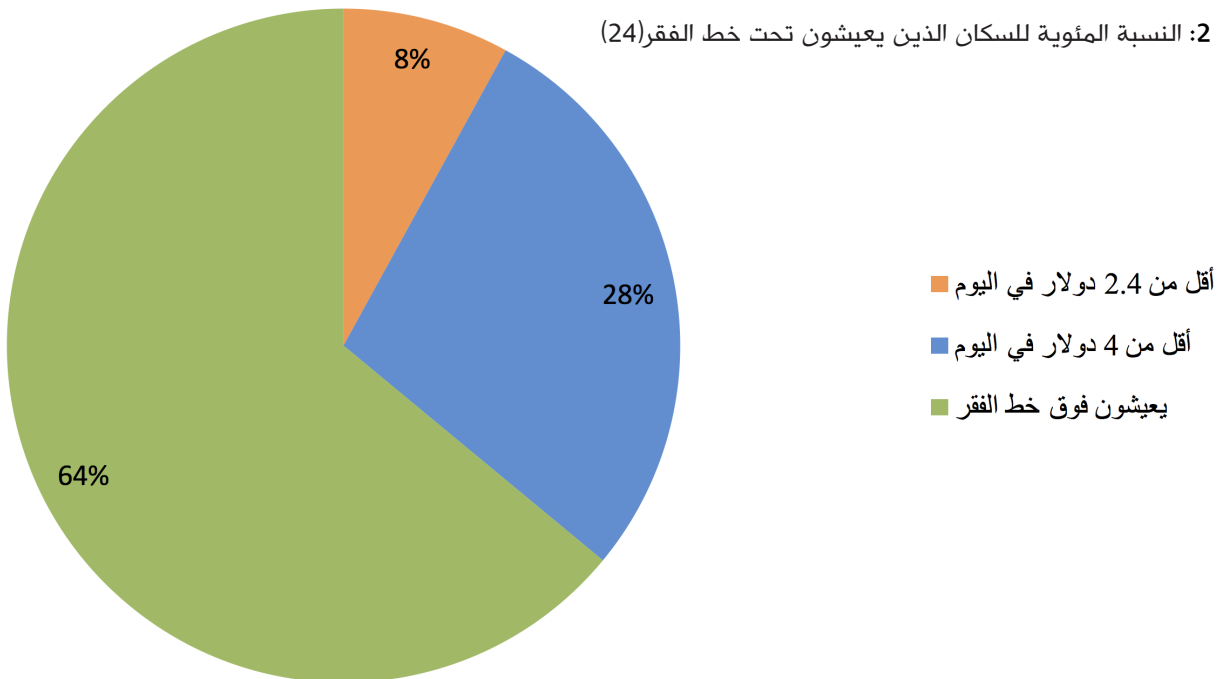
### العوائق التي تمنع تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و8 و10

ينظر هذا القسم في العوائق المتعلقة بالفقر والعمالة وعدم المساواة فضلاً عن التحديات النظامية والهيكلية الخاصة بالطبيعة الاقتصادية للنظام اللبناني والمسائل التي تشمل عدة قطاعات، على غرار الضريبة والحماية الاجتماعية.

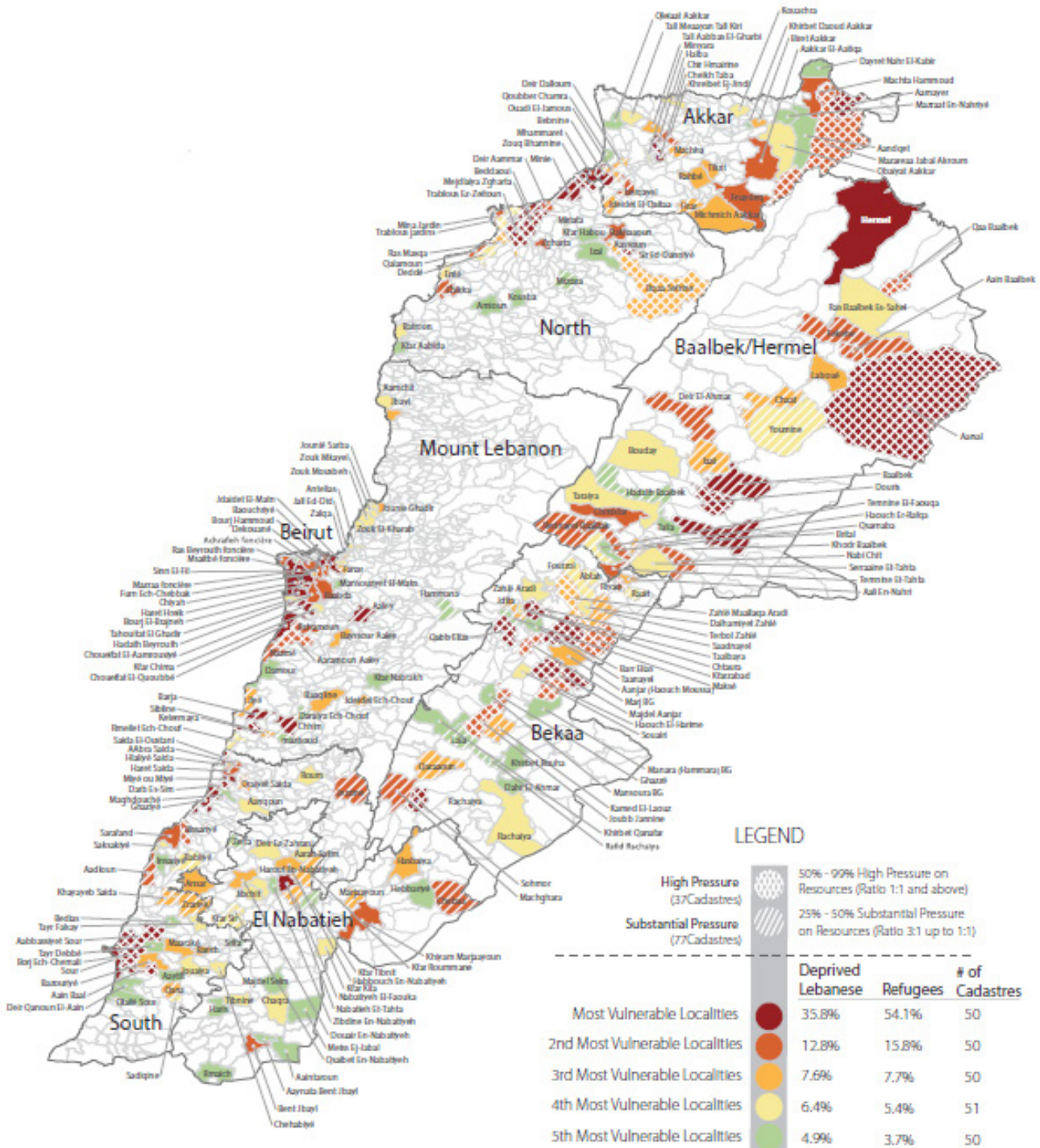
#### العوائق التي تمنع تحقيق الهدف 1: إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان

تظهر مراجعة بيانات الفقر عبر السنين، أن التقديرات تختلف بشكل كبير، وأن معدل الفقر بشكل عام لم يتراجع على مر السنوات. وأجرت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي آخر مسح وطني حول الفقر في لبنان بعنوان «مسح الظروف المعيشية وميزانية الأسرة» قبل نحو عقد (24). لكن «السياق في لبنان تبدل بشكل كبير منذ ذلك الحين، مع الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، وأزمة سوريا والجمود السياسي الداخلي القائم» (25). وحدد مسح 2004-2005 خطي الفقر الوطنيين بـ 2.4 دولارين (الخط الأدنى) و4 دولارات (الخط الأعلى)، مع 28% من السكان الذين يعيشون تحت الخط الأعلى و8% منهم تحت الخط الأدنى. (الشكل 2). ويقدر البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً ارتفاع معدلات الفقر بنسبة 6% بعد أزمة اللاجئين (14)، في حين قُدّر تقييم الوقع الاقتصادي والاجتماعي في عام 2013 أنه مع نهاية عام 2014، سيدخل 170,000 لبناني إضافيين حلقة الفقر (26). ومن بين هذه الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الأدنى، هناك 45% في الشمال، و21% في البقاع، و19% في جبل لبنان (14,27)، وما من تمييز بين المدن والمناطق الريفية. علاوة على ذلك، أدّى النزوح من الأرياف إلى المدن إلى نشوء جيوب فقر حول المدن الكبرى كبيروت وطرابلس في الشمال (5). وتظهر الفروقات الجغرافية بوضوح عند مقارنة معدلات الفقر الأدنى بين المحافظات — 52.6% في عكار وطرابلس في الشمال، من بينهم 17.7% يعيشون في ظروف فقر مدقع، في مقابل 5.8% في بيروت (5). وتظهر خريطة أعدتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن بعضاً من المناطق الأكثر عوزاً في لبنان، بما فيها تلك التي تواجه أكبر ضغط على الموارد، تقع في شمال لبنان، وبعبك/الهرمل، وسهل البقاع، حيث تسكن نسب كبيرة من اللاجئين (الشكل 3) (28).

الشكل 2: النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (24)



الشكل 3: المناطق الأكثر عرضاً في لبنان (28)



الوطني للضمان الاجتماعي، و40% منهم يعتبرون فقراء (33). كما أن معدلات الفقر في القطاعات غير النظامية الأخرى مرتفعة، إذ إن 38% من العاملين في البناء فقراء (33).

وتشير الدراسة أيضاً إلى أن «التهميش الاجتماعي مرتبط بشكل وثيق بالفقر على صعيد الدخل، حيث إن الوصول إلى الموارد الضرورية للعيش الكريم مهملاً منهجياً، على أساس الوضعية الاجتماعية والقانونية. وتعتبر الأسر التي تعيلها النساء من الجنسيات اللبنانية والسورية والفلسطينية الأكثر عرضة لتقبع في أسفل درك الفقر. وفي الإطار الحالي، تجد النساء أنفسهن في وضعية متناقضة بما أن دورهن التقليدي كمقدمات رعاية يتطلب بقاءهن في المنزل، في حين أن الضغط الاقتصادي على الأسر يدفعهن إلى البحث عن عمل خارج المنزل» (25).

إلى ذلك، قدّر تقييم الوقع الاقتصادي والاجتماعي أن أكثر من 70% من النازحين السوريين، و65% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، و90% من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في لبنان يعيشون تحت خط الفقر (26). وتركت الأزمة وقعاً كبيراً على الأطفال من اللبنانيين واللاجئين على السواء، مع كون حوالي نصف المتأثرين بها من الأطفال والمراهقين. وينعكس هذا في عيش 1.4 مليون طفل ومراهق في خطر وحرمان من الاحتياجات والحقوق الأساسية. ومع استمرار الأزمة، يتحول اللاجئون الذين يستنفدون مدخراتهم ولم يعد لديهم وسائل مدرة للدخل إلى آليات تكيف سلبية، على غرار تقليص الإنفاق على الغذاء والتوقف عن الإنفاق على التعليم أو الخدمات الصحية للتمكن من تغطية نفقات عائلاتهم (14).

ويقتصر نظام الحماية الاجتماعية في لبنان على مقارنة ضيقة للأمن الاجتماعي، تعاني هي نفسها من ثغرات ونواقص رئيسية بالنسبة إلى مستويات الإطار القانوني والتنظيمي أو مستوى التنفيذ. وما من سياسة أو استراتيجية وطنية واضحة حول الحماية الاجتماعية، بل ثمة مجموعة من التدخلات المحدودة في الاستجابة للأزمات وحالات الطوارئ، على غرار برنامج الطوارئ الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والخدمات الاجتماعية التي تقدمها بعض الوزارات. وقد تعنى بالحماية الاجتماعية أيضاً منظمات غير حكومية ومؤسسات اجتماعية تعاقدت معها وزارة الشؤون الاجتماعية (25)، وفاعلون من غير الدولة كالمنظمات الخيرية الدينية (34).

ويشكل برنامج الطوارئ الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً الذي يمثل متابعة للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً واستجابة لمواجهة تداعيات الأزمة السورية مزيجاً من المساعدات والخدمات الاجتماعية المقدمة للأسر اللبنانية «الفقيرة جداً» على شكل دفعات جزئية للفواتير الطبية، وإعفاءات من الأقساط المدرسية، وكتب مجانية، ومساعدات غذائية. ويتولى تمويل هذا البرنامج البنك الدولي والحكومة

يرتبط الفقر في لبنان أيضاً بالمجموعات الاجتماعية المهمشة على غرار ذوي الإعاقة والمسنين والأسر التي تعيلها النساء (أرامل غالباً). ومن بين الأسر التي تعيلها النساء، هناك 36% محرومة، في مقابل 23% من الأسر التي يعيلها رجال (27، 29). ويميل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أن يكونوا أفقر من السكان بشكل عام، نظراً إلى تدني مستويات تحصيلهم العلمي و/أو معدلات العمالة الأدنى أيضاً. وتواجه العائلات الفقيرة التي لديها أطفال من ذوي الإعاقة صعوبات في تغطية تكاليف الأدوية والرعاية التأهيلية. ويتفاقم الوضع بفعل غياب نظام الرفاه الوطني (30، 31).

وتدل مؤشرات عدم المساواة أخرى مرتكزة على بيانات 2004-2005 على أن توزيع الإنفاق غير متكافئ بشكل كبير هو أيضاً، مع استخدام نسبة الـ20% الأفقر من السكان 7% من الموارد، في حين أن نسبة الـ20% الأغنى من السكان يستخدمون 43% من الموارد، ما يعني أن حصة الأغنى توازي 6 مرات تلك العائدة إلى الأفقر (5). بالإضافة إلى ذلك، سجل لبنان 86.1 كمؤشر جيني في عام 2016، ما يدل على عدم مساواة كبيرة في الدخل. وبالنسبة إلى التوزيع بحسب الثروة، يمتلك 57.3% من السكان اللبنانيين أقل من 10,000 دولار، فيما 0.3% منهم يمتلكون أكثر من 1,000,000 دولار (32)؛ ويمكن الاعتبار بذلك أن 0.3% من اللبنانيين يستحوذون على حوالي نصف ثروة البلاد.

يشير توزيع ظروف الفقر الإنساني والظروف المعيشية في لبنان لعام 2004 (24) بوضوح إلى الاختلافات في مستويات الحرمان بين المناطق اللبنانية الوسطى (بيروت وجبل لبنان) والمناطق الطرفية (الشمال والبقاع الجنوبي والنبطية). وأجريت المقارنة وفق 24 مؤشراً في خمسة مجالات هي الإسكان، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي والكهرباء، والصحة والوضع الاقتصادي. وأكدت دراسة أخيرة حول الفقر والحرمان في مدينة طرابلس في شمال لبنان أن الوضع لم يتحسن خلال الأعوام العشرة الماضية (الشكل 3). في الواقع، أظهر التقرير أن 57% من الأسر في الأحياء المستطلعة من طرابلس محرومة، في حين أن 26% محرومة بشدة، مع كون الحرمان الاقتصادي هو الأكثر انتشاراً (يؤثر في 77% من الأسر المستطلعة)، يليه الحرمان الصحي والإسكاني (35% من الأسر)، والحرمان التعليمي (25% من الأسر) (1).

وأظهرت دراسة أخيرة أجرتها أوكسفام أن «الأسر اللبنانية الفقيرة متدنية الدخل عادة؛ وتعمل في سوق العمل غير النظامية في قطاعات الزراعة والبناء والخدمات؛ وتعتمد على الأسواق لتلبية احتياجاتها الأساسية. وهي معرضة تالياً وبشكل كبير للتقلبات في أنظمة السوق؛ وتسجل معدلات تعليم نظامي متدنية؛ وتعتمد على الآخرين بشكل منتظم لتأمين المعيشة؛ وتعيش في جوار بنيتها التحتية فقيرة وخدماته ضعيفة؛ وهي فقيرة بنظر المجتمع» (25). وضمن سوق العمل غير النظامية، يتركز الفقر في القطاع الزراعي، إذ إن حوالي 75% من المزارعين غير منتسبين إلى الصندوق



وبحسب البنك الدولي، يشكل الإنفاق الاجتماعي في لبنان حوالي 21% من إجمالي الناتج المحلي، ويتركز في قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. ويغطي القطاع الخاص غالبية هذا الإنفاق (15%)، بينما تغطي الدولة ما نسبته 6% فقط (40). ويعوق معدل الدين العام المدى الذي يمكن به للدولة الاستثمار في البرامج العامة والاجتماعية، خصوصاً مع توقع استمرار دفعات الفائدة في الارتفاع. في المقابل، يبدو أن الافتقار لنظام حماية اجتماعية موثوق وعادل يساهم في هجرة الأدمغة من لبنان، وهو عامل مهم يؤثر في النمو ضمن القطاعات الاقتصادية وقطاعات العمل (41).

### العوائق التي تمنع تحقيق الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام

يعاني لبنان من معدلات بطالة مرتفعة، وعدم تطابق بين العرض والطلب على اليد العاملة، وانتشار كبير للوظائف المتدنية الجودة والإنتاجية على السواء (42). وبين عامي 2004 و2007، تم استحداث 3,400 وظيفة جديدة في السنة فقط، أي حوالي أربع مرات أقل من الوظائف المطلوبة عند اعتبار أن نحو 23,000 شخص يدخلون سوق العمل سنوياً (43). وبحسب البنك الدولي، وصل معدل البطالة في لبنان إلى 6.40% في عام 2014 (17)؛ وتقدر منظمة العمل الدولية أن هذه النسبة قد ارتفعت إلى 6.80% في عام 2016. لكن الكثيرين يزعمون أن هذه التقديرات هي بالحد الأدنى، مع اعتبار بعض المنظمات المحلية والوزارات معدل البطالة في لبنان يتجاوز نسبة 20% بكثير (39، 44).

ويرتفع مستوى البطالة مع مستوى التعليم، مع معاناة حوالي 36.1% من خريجي الجامعات و21.8% من الطلاب الثانويين من البطالة، في مقابل معدلات أدنى للمستويات التعليمية الأدنى (45). وبالنسبة إلى النساء، ترتبط المشاركة في سوق العمل مباشرة بمستوى التحصيل العلمي (5)، وقُدرت البطالة بحسب الجنس بنحو 18% للنساء في عام 2010، وهي ضعف نسبة الرجال (11%)، وكانت غالبية العاطلين عن العمل ما دون سن 35 عاماً (45%) (5). وبعبارة اقتصادية، تنال النساء أجوراً أقل لوظائف متساوية (خصوصاً في الوظائف العالية المستوى) رغم التحصيل العلمي الأفضل، وعليه فإن البطالة أعلى لدى النساء كما يتبين أعلاه (1). وتقدر فجوة الأجور الوطنية بين الرجال والنساء لجميع القطاعات بنسبة 6% (46). وارتفعت المشاركة في القوى العاملة تدريجياً خلال الأعوام الماضية لكل المجموعات (مع اعتبار الجنس والسن) باستثناء الشباب. وسُجل الارتفاع الأبرز لدى الشابات بين سن 25 و34 عاماً، ولدى النساء بشكل عام حتى سن 54 عاماً (45). بيد أن البطالة تبقى لدى بعض المجموعات المهمشة مرتفعة جداً إذ كانت حوالي 94.77% لدى ذوي الإعاقة بين سن 18 و64 عاماً في عام 2012 (31).

علاوة على ذلك، وبحسب البنك الدولي، بلغ الطابع غير النظامي لليد العاملة في لبنان 50% في عام 2010، ووصل

اللبنانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيما تنفّذ وزارة الشؤون الاجتماعية وتغطي 12% من اللبنانيين الأكثر فقراً (25).

يعتبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي أُسس في عام 1963 أكبر مؤسسة ضمان اجتماعي عامة في لبنان وهي تعمل تحت إشراف وزارة العمل ومجلس الوزراء. وتشكل المؤسسة صندوق مساهمة يجمع الاشتراكات من أصحاب العمل والموظفين والحكومة، ولذلك يستفيد منه موظفو القطاع الخاص حصراً. ويستحوذ الاشتراك في الصندوق على 23.5% من الأجر، مع تحمل صاحب العمل 21.5% منها، فيما تقع 2% على عاتق الموظف. ويمكن الحصول على ثلاثة أنواع من التقديرات من خلال الصندوق: تعويض نهاية الخدمة، وضمان المرض والأمومة، والتقديرات العائلية والتعليمية. إلا أن الصندوق يستثني من يعمل لحسابه والعاطلين عن العمل والعاملين في القطاع غير النظامي (25).

كما أن حوالي 38% من اللبنانيين ليس لديهم أي شكل من أشكال التأمين الصحي (35). وتقدم وزارة الصحة العامة تغطية صحية للعائلات المحتاجة أو الفقيرة غير المؤهلة للانضمام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (36,37). بيد أن هذه الأنواع من أموال القطاع العام قد تذهب إلى الأغنياء أو إلى أفراد عائلات السياسيين (37). وقامت وزارة الصحة العامة أخيراً بخطوات كبيرة للتوصل إلى شبكة وطنية للرعاية الصحية الأولية، فاستثمرت في اعتماد المراكز وتطوير شبكة تقدم رعاية أولية بأسعار مقبولة عبر لبنان (38).

إلا أن أنظمة الحماية الاجتماعية تزداد خصخصة (82% من الإنفاق الاستشفائي الإجمالي يذهب إلى القطاع الخاص)، ما يعمق الفجوات في قطاع الصحة، مع عدم تغطية 53.3% من السكان بأي نظام صحي مهيكّل (39)، في حين أن 65.5% من القوى العاملة لا تشترك في الضمان الاجتماعي. ويبقى السكان الأكثر ضعفاً كالمسنين وذوي الإعاقة والعاطلين عن العمل والعمال المهاجرين واللاجئين والنساء والمزارعين وسواهم من العاملين في القطاع غير النظامي خارج إطار أي تغطية لأنظمة الحماية الاجتماعية الأكثر نظامية. فعلى سبيل المثال، في إمكان ذوي الإعاقة اللبنانيين التسجيل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال نظام بطاقات إعاقة في حال كانوا يعانون من إعاقات معينة، ما يخولهم الحصول على الرعاية ومنافع أخرى، ولكن موازنة الرعاية لهذه المجموعة تذهب بجزئها الأكبر إلى المؤسسات القائمة بدلاً من الخدمات الاجتماعية الضرورية الأخرى، ما يقام الفقر لدى هذه الفئة السكانية (30).

ويقع عبء غالبية النفقات الاجتماعية على الأفراد والعائلات والمؤسسات الخاصة كالمنظمات غير الحكومية. ونظراً إلى غياب النظام المركزي للحماية الاجتماعية الفعالة، يؤدي هذا إلى تعزيز الممارسات الزبائنية (الطائفية أو الحزبية) (40).

التي يعمل فيها هؤلاء الأطفال (51). وعملت الحكومة اللبنانية على تقليص عمالة الأطفال بتعزيز التعليم المجاني لمئتي ألف طفل لبناني ومن اللاجئين (51)، ولكن حوالى 250,000 طفل سوري بقوا خارج المدرسة في عام 2015—2016 (50).

يشكل النقص في فرص العمل في لبنان والأعداد المتزايدة لخريجي الجامعات عاملين دافعين رئيسيين يؤثران في مستويات الهجرة المرتفعة. وخلصت إحدى الدراسات إلى أن 25% من الشباب اللبناني الذي شمله المسح يرغب في مغادرة لبنان، وكانت الغالبية من جبل لبنان (40%) والأقلية من النبطية (14%) (52). في الواقع، في عام 2012، كان هناك 602,280 مهاجراً لبنانياً يقيمون في الخارج، 27% منهم في البلدان العربية، و33.2% في أميركا الشمالية، و24.7% في الاتحاد الأوروبي، و12.5% في أستراليا. وكانت غالبية المهاجرين من الرجال (53.6%) (53). وفي عام 2015، كان لبنان من أوائل البلدان المتلقية للتحويلات في العالم مع تدفقات بقيمة 7.5 مليارات دولار (54). وفي الأعوام التي سبقت، ساهمت هذه التدفقات العالية في سد العجز التجاري اللبناني وولدت تعاملات كبيرة (45).

### العوائق التي تمنع تحقيق الهدف 10: تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض

وقع لبنان غالبية المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان الأساسية ولديه دستور يكرس العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. لكن لا بد من بذل المزيد من الجهود للمصادقة على معاهدات حقوق الإنسان وبروتوكولاتها الاختيارية، خصوصاً في المسائل المتعلقة بالعمال المهاجرين، والاختفاء القسري، والأشخاص من ذوي الإعاقة. إلى ذلك، وحيث جرى توقيع المعاهدات، يبقى التنفيذ إشكالية، مع تعثر العديد من القوانين الخاصة بحقوق الإنسان (39). وبالنسبة إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، صادق لبنان على أكثر من 50 منها — بما فيها 7 من أصل 8 وثائق أساسية — باستثناء الاتفاقيات 102 و118 و121 و128 و130 و157 و168 (الخاصة بالعمالات في الخدمة المنزلية).

### عدم المساواة الجندرية

رغم التوصل إلى المساواة الجندرية في جميع مستويات التعليم في لبنان (الشكل 4)، فإن هذا الأمر لا ينطبق على المشاركة في القوى العاملة. وأظهر مسح أجري في عام 2010 أن 24% فقط من النساء في سن العمل يشاركن في القوى العاملة مقارنةً بـ70% من الرجال في سن العمل. وشهدت مشاركة النساء في القوى العاملة ارتفاعاً تدريجياً (مثلاً من 21% في عام 2007)، ما يشير إلى أن المزيد من النساء يصبحن ناشطات اقتصادياً مع الوقت. وتجدر الإشارة إلى أن أعلى معدل مشاركة في القوى العاملة للنساء (47%) هو للفئة العمرية بين 25 و29 عاماً (5، 46).

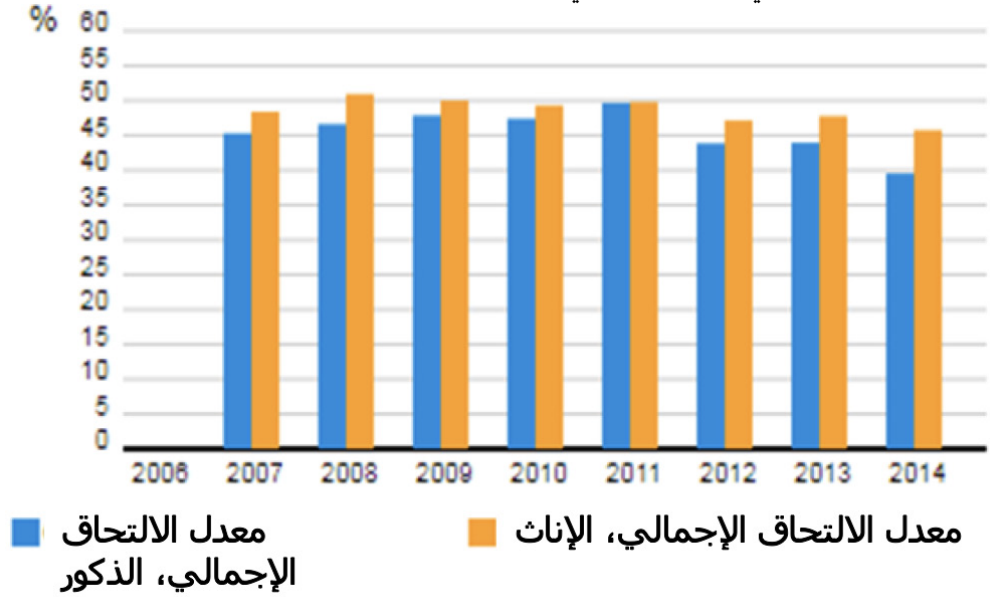
إلى 48.3% من العمال في المدن و66.7% من عمال الأرياف. أما «حصّة العمالة غير النظامية فهي أدنى بكثير لدى الفئات الأغنى من السكان»، (82.5% لدى الخمس الأفقر مقارنة بما نسبته 35.1% للأغنى) (47). ويعني هذا أن الغالبية الساحقة من المهمشين الأكثر حاجة للضمان الاجتماعي عاجزون عن الاستفادة من أي من خدماته.

وخلفت الأزمة السورية وقعاً سلبياً على الاقتصاد اللبناني، إذ أبطأت خصوصاً نمو إجمالي الناتج المحلي، وكان الوقع الأكبر لهذا التباطؤ الاقتصادي على الشباب الساعي لدخول سوق العمل. وما زال معدل البطالة لدى الشباب ما بعد الأزمة مرتفعاً جداً مع تقديرات تشير إلى 22% في عام 2013 (48)، في حين ما زالت البلاد تعاني لاستحداث الوظائف (43، 45). بالإضافة إلى ذلك، قدّر البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً أن 51% من الأسر اللبنانية المعوزة يعيها شخص عاطل عن العمل (14)، ويبدو أن هذه النسبة قد ارتفعت بسبب تدفق الأسر اللبنانية العائدة من سوريا. ورغم أن البطالة كانت في الأصل مشكلة وطنية كبرى قبل بداية أزمة اللاجئين (43)، هناك ترجيحات بأنها قد ارتفعت قليلاً بعد الأزمة، وأنه مع معدل البطالة الذي يبلغ ضعف المعدل الوطني في بعض المناطق اللبنانية الأكثر فقراً، أدى هذا الوضع إلى مزيد من الضغوط على المجتمعات المضيفة (14). إلى ذلك، ازدادت حدة التوتر بين أعضاء المجتمعات المضيفة واللاجئين ضمن هذه المجتمعات نتيجة المعتقدات التي لا أساس لها بأن تدفق اللاجئين قد أدى إلى ارتفاع في المنافسة على العمل ضمن القطاع غير النظامي، بما أن اللاجئين السوريين يعتمدون في الغالب على العمالة ضمن هذا القطاع (45).

ويزعم بعض الخبراء أن الوضع في سوق العمل غير النظامية قد ساء بعد الأزمة بما أن اللاجئين واللبنانيين من اليد العاملة اللبنانية غير الماهرة يبحثون على السواء على وظائف في هذه السوق (26). لكن ما من بيانات تدعم هذا الادعاء. وفي حال كان الادعاء صحيحاً، يبدو أن الضغط التنافسي ضمن سوق العمل غير النظامية سيرتفع في الشمال والبقاع، وسيترك أكبر أثر على النساء والشباب والعمال غير الماهرين اللبنانيين (35، 49). وفرضت الحكومة اللبنانية قيوداً صارمة على سياسات الإقامة للاجئين فحدّت من قدرتهم على العمل وعرضتهم لخطر الاستغلال والإساءة (50). بالإضافة إلى ذلك، ارتفع العرض على اليد العاملة بنحو 30% في عام 2013 بسبب التدفق الكبير للاجئين السوريين، وغالبيتهم ضمن سوق المهارات المتدنية إلى المتوسطة (26). وأدى هذا إلى ازدياد التوتر مع المجتمعات المضيفة التي ترى أن المأزق الذي تعاني منه مرتبط مباشرة بتدفق اللاجئين الذين يأخذون الوظائف منها.

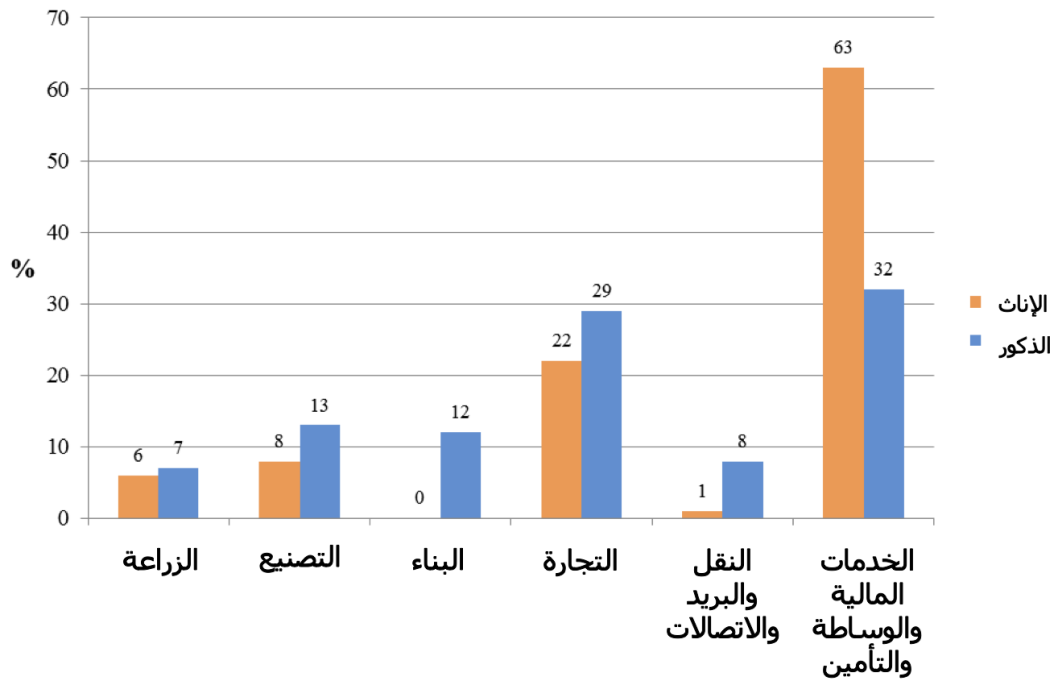
وخلفت أزمة اللاجئين السوريين أيضاً وقعاً سلبياً على سوق عمالة الأطفال نظراً إلى ارتفاع هذه العمالة وتراجع الظروف

الشكل 4: التعليم العالي بحسب الجندر في لبنان (55)



ما زال من الضروري القيام بخطوات كبيرة لناعية المشاركة الجنديرية المتوازنة ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة في لبنان. فالمشاركة أكثر توازناً ضمن القطاع الزراعي، رغم أن هذا يطرح أسئلة حيال عدم المساواة والفرص العادلة والحماية الاجتماعية. ومع سيطرة النساء على القطاعات المكتبية، فإن مشاركتهن أقل بكثير في قطاعات على غرار التصنيع والنقل والبناء (الشكل 5) (5، 46). أما أكثر ما يلفت فهو النقص في مشاركة النساء في الحكومة – نسبة النساء في المجلس النيابي هي 3% فقط (17). ويمكن ربط النسب المتدنية لمشاركة النساء في اليد العاملة بعدد من العوامل بما فيها النقص في سياسات الحماية الاجتماعية، وإجازة الأمومة، والأجور والخدمات الاجتماعية. وعليه تميل النساء إلى الخروج من سوق العمل ودخولها مجدداً بشكل أكبر من الرجال، لاسيما خلال فترات الإنجاب وتربية الأطفال (5). بالإضافة إلى ذلك، تشكل العاملات في الخدمة المنزلية حوالي ثلث القوى العاملة النسائية في لبنان (45). ويعني هذا أن حوالي 250,000 امرأة مجبرات على الخضوع لنظام الكفالة وأنهن لا يستطعن الاستفادة من حمايات قانون العمل (50).

الشكل 5: توزيع العمالة بحسب القطاع للذكور والإناث في لبنان (46)



## السياسات الضريبية

صُمم نظام الضريبة في لبنان بهدف زيادة الإيرادات العامة وهو لا يشكل أداة لإعادة توزيع الثروة ومعالجة عدم المساواة. كما أن الأنظمة غير عادلة وتعتمد بشدة على الضرائب غير المباشرة من خلال الضريبة على القيمة المضافة على الاستهلاك والتي تؤثر في نهاية المطاف على الفقراء. وتشكل الضرائب غير المباشرة 70% من الإيرادات العامة وحوالي 12% من إجمالي الناتج المحلي في مقابل الضرائب المباشرة التي تمثل 6% فقط من إجمالي الناتج المحلي. وتعتبر الضرائب على الدخل الفردي تصاعدياً جزئياً وتتراوح بين 4% و21% مع دفع الشركات محدودة المسؤولية معدلاً مقطوعاً نسبته 15% (56). ولا يطاول نظام الضريبة في لبنان إلى الأفراد الأغنياء رغم تقديم الحركة العمالية العديد من الاقتراحات خلال الأعوام الثلاثة الماضية للانتقال إلى نظام أكثر عدالة.

ويبقى التهرب الضريبي عائقاً كبيراً مع تقدير حجمه بنحو 70% رغم وجود إدارة ناشطة للمالية العامة في وزارة المالية والمصرف المركزي.

ولا يخرج مشروع الموازنة الذي ما زال يتعين على مجلس النواب المصادقة عليه عن هذه القاعدة، إذ يؤثر مرة جديدة على الفئات الأكثر فقراً في لبنان، فيما يبقى السياسيون والأغنياء خارج أي تأثير تقريباً. وبهدف رفع أجور موظفي القطاع العام، يقترح المشروع رفع الضريبة على القيمة المضافة من 10% إلى 11%، ورفع رسوم الطوابع لعدد من الخدمات العامة، وتعديل الضرائب على الإيرادات والدخل، وذلك من بين 22 إجراءً إضافياً لرفع الضرائب. في الوقت نفسه، لن يطراً تقريباً أي تغيير على أجور السياسيين ومنافعهم والضرائب على المصارف والقطاعات الأخرى (12).

## الوعي لأجندة 2030

باستثناء القليل من مقالات الرأي والقصص الجديدة، عجزت وسائل الإعلام اللبنانية عن تغطية اعتماد أجندة 2030 أو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبثت محطة تلفزيونية محلية برنامجاً يتضمن أهداف التنمية المستدامة ولكنه لم يجتذب الاهتمام. في سياق مشابه، كان هناك شبه غياب للحملات أو المبادرات الحكومية، رغم عقد وكالات الأمم المتحدة العديد من الاجتماعات، خصوصاً الإسكوا، في لبنان والمنطقة. ومن الاستثناءات القليلة في هذا الإطار اجتماع حول معايير أيزو عقدته وزارة الطاقة والمياه في مطلع أيار/مايو 2016 ذكر أن الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة 2016-2020 تتلاءم مع مفهوم التنمية المستدامة (57).

علاوة على ذلك، وبحسب التقرير السنوي للأمم المتحدة للعام للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2014، «أشار مجلس النواب

اللبناني إلى أن مبادرة التنمية المستدامة كانت على جدول أعمال لجنة الأشغال العامة النيابية في فترة 2009-2010، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لكن انعدام الاستقرار السياسي القائم أجبر المجلس على تبديل أولوياته» (58). غير أن التقرير نفسه يشير إلى عدم إطلاع مجلس النواب على أهداف التنمية المستدامة وعدم اتخاذه أي خطوات لمناقشتها.

وبشكل عام، لا تعتبر الجهود التي تبذلها الحكومة للتوعية العامة على أهداف التنمية المستدامة مرضية. وفي هذا الإطار، تعتبر الإجراءات المتخذة لتعميم المعلومات ذات الصلة وتعزيز دور العموم غير ملائمة ولا يمكن الوصول إلى المعلومات بشكل عام بسهولة. ويظهر هذا في سياق تضيق فيه المساحة المتاحة للمجتمع المدني، ما يثير هواجس كبيرة. وتتعرض بيئة المجتمع المدني باستمرار لضغوط سياسات قمعية على المستوى الوطني تؤثر في حرية تكوين الجمعيات والتعبير. علاوة على ذلك، فإن النقص في الوصول إلى المعلومات مسألة شائعة تشكل عائقاً كبيراً.

وجرى تنظيم عدد من المؤتمرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في مؤسسات أكاديمية في لبنان. فعلى سبيل المثال، استضاف مركز أبحاث السكان والصحة التابع لكلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت مؤتمراً إقليمياً حول أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالصحة (59). بالإضافة إلى ذلك، أطلقت المبادرة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت مبادرة شاملة للبنان في عام 2015 تهدف إلى تحريك الجهات المعنية المحلية، على غرار الشركات ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات والحكومة لتضطلع بأدوارها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع. واتخذ المشاركون معاً خطوات صغيرة وإنما مهمة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في لبنان. فعلى سبيل المثال، يعمل مصرف لبنان المركزي على تحقيق هدف التنمية المستدامة 1 بالحد من الصدمات والأزمات المالية والآثار التي قد تتركها على الاقتصاد، في حين وظّف أحد المشاركين أشخاصاً من ذوي الإعاقة كجزء من هدف التنمية المستدامة 10 (60).

## جهود منظمات المجتمع المدني لتحقيق

## أجندة 2030

في 11 نيسان/أبريل 2016، نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية بالتنسيق مع شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة عمل وطنية حول فعالية التنمية بعنوان «نحو تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة: مساءلة الفاعلين». وسلطت ورشة العمل الضوء على مبادئ التنمية وضرورة احترامها من جانب مختلف فاعلي التنمية في لبنان. كما ركزت على مبدأ الشراكة بين



## 2. إيجاد آلية وطنية مستقلة لضمان التنسيق والرصد (61)

من الضروري بذل المزيد من الجهود لمأسسة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب هذا إيجاد هيئة متكاملة مسؤولة عن تنسيق الأجندة وتنفيذها، على أن تضمن هذه الهيئة الحوار الوطني والشامل. ومن الأساسي استكمال الأجندة بتحديد المؤشرات النوعية والكمية على السواء. ويجب أن يترافق هذا مع بحث صارم على المستوى الوطني لجمع بيانات محدثة يمكنها أن تشكل مرجعاً أو أساساً لقياس تقدم العمل في السنوات وصولاً إلى عام 2030. وستساهم كل هذه الخطوات في إضفاء الطابع المحلي على الأجندة وتحديد التحديات والخطوات التصحيحية الآيلة إلى تحقيق الأهداف المستدامة.

## 3. تصنيف مبادئ الشفافية والمساءلة والشمولية تبعاً لأولويتها خلال تنفيذ أجندة 2030 (61)

يتطلب ضمان مساءلة جميع الأطراف المعنية رصد قطاع الأعمال الذي تزايد دوره التنموي، ولكن من الضروري تطوير إطار تنظيمي.

ويتطلب تعزيز الشفافية والشمولية دوراً فعالاً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع إدخال الجهات المعنية كلها في عملية صنع السياسة.

## 4. مراجعة السياسات الاجتماعية والاقتصادية لضمان تلاؤمها مع مقاربة التنمية المرتكزة على الحقوق (61)

يجب اعتماد مقاربة جديدة وشاملة لمعالجة عدم المساواة والبطالة والحد من الفقر والتهميش الاجتماعي. ويتضمن هذا تحولاً إلى الاقتصاد المنتج الذي يعزز النمو الشامل المولد للوظائف. ويتطلب هذا مراجعة سياسات التجارة والاستثمار لتنويع سوق العمل واعتماد نظام ضريبي يحفز الإنتاجية المحلية.

ومن الضروري تحويل المقاربة الشاملة للحكومة الخاصة بالتنمية ومراجعة طريقة النظر إلى الحماية الاجتماعية في لبنان. وبما أن الحق في الحماية الاجتماعية جزء من سياسات إعادة التوزيع، فيجب أن ترتكز البرامج على مبدأ التوزيع العادل للثروة. ومن الضروري اعتماد سياسات اجتماعية تعزز نطاق التغطية لمعالجة التمييز في حق المجموعات الأكثر ضعفاً وضمان اندماجها في المجتمع. ومن الأساسي أيضاً ضمان اعتماد الضريبة العادلة على أساس ضريبة مباشرة تصاعديّة وتجنب الآثار السلبية الناشئة عن ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة.

ولضمان الحق في العمل، يجب تنفيذ قوانين العمل وينبغي إدخال تعديلات تتلاءم مع الالتزامات الدولية. ويجب إزالة جميع المواد التمييزية ومعالجة الفجوة الجندرية. ويتضمن هذا إلغاء نظام الكفالة الذي تخضع له العاملات في الخدمة المنزلية ومنح اللاجئيين الفلسطينيين وسواهم من اللاجئيين

الجهات المعنية لتحسين أداء التنمية، مع التركيز على ضرورة المساءلة، والمساءلة المتبادلة بشكل خاص، والبحث عن آلياتها، وتعزيز دور المجتمع في الشفافية والمساءلة.

## التوصيات

تقضي إحدى المهام الأساسية لمنظمات المجتمع المدني باستخلاص الدروس من الأهداف الإنمائية للألفية على أساس السياق المحلي والنظر في الفرضيات السائدة وراء نماذج التنمية الاقتصادية التي تركز بشكل أساسي على النمو. وثمة حاجة لنموذج تنمية شامل مرتكز على الحقوق يضمن آليات مدمجة للنجاح والأدوات الضرورية للتنفيذ. ومن شأن هذا أن يقي من احتمال الفشل في تحقيق أهداف التنمية كما كانت حال الأهداف الإنمائية للألفية. ففشل الخيارات الاقتصادية الذي أدى إلى الانتفاضات في المنطقة يعود بشكل كبير – من وجهة نظر المجتمع المدني – إلى التركيز على النمو على حساب أهداف التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص.

وبصورة خاصة، من المتوقع أن تطور المجتمع المدني ويطلق آلية ذكية وفعالة للمشاركة تجمع عناصر التنمية الرئيسية على المستويات الوطنية. ومن شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى نظام بالمستوى نفسه من الأهمية للرصد والمساءلة في ما يتعلق بأجندة 2030. ومن شأن آلية من هذا القبيل أن تركز على الاحترام المتبادل والانفتاح والاستشارات الواسعة النطاق، خصوصاً بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وقد يتعين عليها إشراك الفاعلين على غرار القطاع الخاص والنقابات والشركاء الدوليين، بمن فيهم الوكالات المانحة.

ويجب أن يراعي تنفيذ أجندة 2030 خصوصيات البلدان النامية من خلال اعتماد نموذج التنمية المناسب – مع أدوات كلية وجزئية للتنفيذ – لا يركز حصراً على التحرير الاقتصادي والتكامل الدولي، بل على تعزيز التنمية المرتكزة على حقوق الإنسان.

وبما أن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية تبقى محور التركيز الرئيسي لأي أجندة تنمية، يتعين على المجتمع المدني الاستمرار – إن لم نقل تكثيف – في مناصرته على المستويات الوطنية لمطالبة بتنفيذ الاتفاقيات الحالية لحقوق الإنسان والالتزام بدعم الحقوق غير القابلة للتصرف للمواطنين. ويجب أن تركز المطالبات القوية بمزيد من المشاركة في صياغة عقد اجتماعي ونموذج تنمية جديدين في المنطقة على توسيع نطاق الحريات والعدالة الاجتماعية.

1. الالتزام بالمقاربة المعززة واعتماد نموذج متكامل بين الأهداف والمقاصد. لقد حان وقت التخلي عن التقسيم القطاعي وفصل الأهداف عن خطط التنمية العامة (61) من الواضح أنه يجب وضع استراتيجية وطنية لتحقيق أجندة 2030.

حقوقاً كاملة في الضمان الاجتماعي والحق في الانضمام إلى المهن الحرة وممارستها.

وتتطلب معالجة الفروقات في التعليم تعزيز جودة التعليم الرسمي، وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى دعم المدارس الرسمية في المناطق الريفية وضمان التحاق اللاجئين السوريين بالمدارس.

علاوة على ذلك، يجب أن تهدف إعادة النظر في خيارات السياسة الاجتماعية والاقتصادية إلى تحقيق شراكة منصفة للنساء. ويتطلب هذا تكاملهن في الخطط والسياسات التنموية وتوفير الموارد الضرورية. ويجب أن يتمحور التركيز على مسألة الميزانيات وخصوصاً الميزانية المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين. كما أنه من المهم إدخال حاجات النساء في الاستراتيجيات والموازنات والبرامج الوطنية على قدم المساواة وعلى أساس تصنيف البيانات وفق الجنس.

- (1) El—Baba J. The Sustainable Development Framework in Lebanon: A National Assessment. 2015.
- (2) Presidency of the Council of Ministers. Economic and Social Reform Action Plan 20122015—: Seven Pillars for Implementing Economic and Social Reform in Lebanon. 2012.
- (3) Higher Council for Privatization. Guide on Public—Private Partnerships in Lebanon. 2013.
- (4) National Workshop on Development Effectiveness. Towards the Implementation of Agenda 2030 for Sustainable Development: Actors Accountability; April 11, 2016; ; 2016.
- (5) United Nations Development Program, Council for Development and Reconstruction. Lebanon Millennium Development Goals Report 20132013 .2014—.
- (6) Public Private Partnerships in the Lebanese Government — Lebanon [PPT]; 2008.
- (7) Credit Libanais Economic Research Unit. Public—Private Partnership in Lebanon. 2011.
- (8) Agence Francaise de D ´ eveloppement. AFB. 2006; Available at: : <http://www.afd.fr/jahia/Jahia/home/activite/accespays/lang/en?pays=LB&srcpage=lstpays&projet=193>.
- (9) Yamout G, Jamali D. A critical assessment of a proposed public private partnership (PPP) for the management of water services in Lebanon. Water Resource Management 2006;2007(21):611634—.
- (10) Lebanese International Business Council. \$1 Billion Investment Vehicle in Lebanon for Infrastructure Projects. 2017; Available at: <http://www.libc.net—2017/05/29/1/billion—investment—vehicle—in—lebanon—for—infrastructure—projects/>.
- (11) UNICEF. Free education for all children in public schools: Ministry of Education and Higher Education joins efforts with UN and donors to support every child’s right to education. 2015.
- (12) The Daily Star. Lebanon Cabinet refers state budget to upcoming session. The Daily Star 2017 February 8, 2017.
- (13) Halawi D. Nasnas urges government to fill vacancies in ESC. The Daily Star 2014 August 22, 2014.
- (14) Government of Lebanon, UN Resident and Humanitarian Coordinator for Lebanon. Lebanon Crisis Response Plan 20172017 .2020—.
- (15) Government of Lebanon, UN Resident and Humanitarian Coordinator for Lebanon. Lebanon Crisis Response Plan 20152014 .2016—.

- [16] Human Rights Watch. Growing Up Without an Education: Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Lebanon. 2016.
- [17] World Bank. World Bank Open Data. 2017; Available at: <http://data.worldbank.org/>. Accessed March/20, 2017.
- [18] Permanent Mission of Lebanon to the United Nations. Statement by H.E. Dr. Nawaf Salam Permanent Representative of Lebanon to the United Nations at the Ministerial Segment of the High–Level Political Forum on Sustainable Development. 2016.
- [19] The Daily Star. Hariri moves to achieve U.N. development goals. The Daily Star 2017 June 21, 2017.
- [20] Kasper T. [Political opinion about the Lebanese public debt: \$ 102 billion]. Annahar 2015 April 30, 2015.
- [21] Chaaban J. I've Got the Power: Mapping Connections between Lebanon's Banking Sector and the Ruling Class. 2016;1059.
- [22] The Observatory of Economic Complexity. Lebanon: International Trade Data. 2017; Available at: <http://atlas.media.mit.edu/en/profile/country/lbn/#Exports>. Accessed April/10, 2017.
- [23] BLOM Investment Bank. 2015 Macroeconomic Review of the Lebanese Real Estate Sector: Sluggish Performance on Worsening Conditions. 2015.
- [24] UNDP, Ministry of Social Affairs. Mapping of Human Poverty and Living Conditions in Lebanon 2004. 2008.
- [25] Kukrety N, Al Jamal S. Poverty, Inequality and Social Protection in Lebanon. 2016.
- [26] World Bank. Lebanon – Economic and social impact assessment of the Syrian conflict. 2013;81098–LB.
- [27] UNDP, Ministry of Social Affairs. Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon. 2008.
- [28] United Nations High Commissioner for Refugees Lebanon. Most Vulnerable Localities in Lebanon. 2015.
- [29] Laithy H, Abu Ismail K, Hamdan K. Country study: Poverty, growth, and income distribution in Lebanon . 2008.
- [30] Article 19. Lebanon: Disability and Access to Information. 2015.
- [31] UNESCO. Social Inclusion of Young Persons with Disabilities (PwD) in Lebanon: Where do we stand and what should be done to promote their rights? 2013.



- [32] Credit Suisse Research Institute. Global Wealth Databook 2016. 2016:107.
- [33] Yaacoub N, Daher M, Jolliffe DM, Atamanov A. Snapshot of poverty and labor market outcomes in Lebanon based on household budget survey 20112012—: Central administration for statistics and World Bank. 2015.
- [34] Jawad R. Social welfare and religion in the Middle East: A Lebanese perspective. : Policy Press; 2009.
- [35] Ajluni S, Kawar M. Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis. 2015.
- [36] Ministry of Public Health. National E—Health Program. 2017; Available at: <http://www.moph.gov.lb/en/Pages/6/2651/national—e—health—program>. Accessed Dec/23, 2016.
- [37] World Bank. Lebanon — Promoting poverty reduction and shared prosperity : a systematic country diagnostic. 2015;97498.
- [38] Ministry of Public Health Lebanon. Primary Health Care. 2017; Available at: <http://www.moph.gov.lb/en/DynamicPages/index/3#/en/Pages/3/749/primary—health—care>. Accessed March 27, 2017, 2017.
- [39] Lebanese Civil Society's Coalition. Universal Periodic Review Lebanon 2015: Civil Society Reports. 2015.
- [40] Abi Yaghi MN. The Social Protection System in Lebanon. In: Arab NGO Network for Development, editor. Social Protection in the Arab World: the Crisis of the State Exposed, Arab Watch Report on Economic and Social Rights: Arab NGO Network for Development; 2014. p. 181.
- [41] International Monetary Fund. Lebanon: Concluding Statement of the 2015 Article IV Mission. 2015.
- [42] Abou Jaoude H. Labour Market and Employment Policy in Lebanon. 2015.
- [43] Robalino D, Sayed H. Republic of Lebanon Good Jobs Needed: The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies ("Miles"). 2012;76008—LB.
- [44] Women Economic Empowerment Portal. The Minister of Labor: Lebanon's unemployment rate exceeds 23% amidst poor estimates and limited initiatives. 2014 March 28, 2014.
- [45] Gohlke—Rouhayem J, Melki N, Weinmann CD. Employment and Labour Market Analysis Lebanon. 2016.
- [46] Yaacoub N, Badre L. The Labour Market in Lebanon. 2011.

- (47) Gatti R, Angel—Urdinola DF, Silva J, Bodor A. Striving for better jobs: the challenge of informality in the Middle East and North Africa. Directions in development ; human development. 2014;90271.
- (48) International Labour Organization. Global Employment Trends: The risk of a jobless recovery? 2014.
- (49) Atkis Strategy. Impact Evaluation Report: Lebanon Host Communities Support Project . 2016.
- (50) Human Rights Watch. World Report 2017: Demagogues Threaten Human Rights. 2017.
- (51) United States Department of Labor's Bureau of International Labor Affairs. Lebanon Moderate Advancement. 2015.
- (52) Kasparian C. Les jeunes Libanais face à l'émigration . 2010.
- (53) MPC Team. MPC – Migration Profile Lebanon. 2013.
- (54) World Bank Group. Migration and Remittances Factbook 2016 . 2016.
- (55) UNESCO. UNESCO Institute for Statistics Country Profile Lebanon. 2017; Available at: <http://uis.unesco.org/en/country/lb>.
- (56) Chaaban J. Rewrite Lebanon's Unfair Tax Laws: Make the Rich Pay More to Benefit All. Executive Magazine 2014 March 6, 2014.
- (57) Assafir Newspaper. [Energy Minister] al—Haj Hassan opens the workshop on “energy management”: towards the adoption of the sustainable development concept] . Assafir 2016 May 3, 2016.
- (58) 132nd IPU Assembly. Annual report by the Secretary General on the activities of the IPU for 2014 ; March 28 – April 1, 2015; ; 2015.
- (59) American University of Beirut. AUB's Faculty of Health Sciences conference analyzes health goals for the Arab Region. 2017.
- (60) UN Global Compact Network Lebanon. UN Global Compact Network Lebanon. 2017; Available at: <http://globalcompact—lebanon.com/>.
- (61) Abdel Samad Z. Structural Challenges and Obstacles to the Implementation of the 2030 Agenda. 2016.